الدعوة الإسلامية الجهادية بمصر

لا ظلم .. بعد اليوم .. لا لعودة ممارسات أمن الدولة!

الحمد لله الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم وبعد:

ما الفرق بين أمن الدولة أيام المخلوع والأمن الوطني بعد الثورة!:

لا يخفى علينا ـ نحن أهلَ مصر ـ وخاصة الإسلاميين؛ التاريخُ الدمويُ لجهاز مباحث أمن الدولة! وما أدراك ما جهاز أمن الدولة! إنه الموتُ بعينه! إنه الخوفُ والهلعُ! إنه الدمار والخراب! دمارُ الإنسان من داخله! وتخريبُ هويةَ الأمة! إنه آلة الإرهاب! وشيوع الفتن! والرشوة والمحسوبية وعلو شأن سفلة القوم! إنه بحق جهاز دموي لإرهاب الشعب وتعبيده لسفاح طاغية ظلوم! فجرائم هذا الجهاز والمنتسبين له طافحة على سطح مصر والعالم! إنهم ضباط ساديون دمويون! وعصابة من المخبرين وقطعان من العملاء! فلطالما طالب شرفاء كثر بحل هذا الجهاز المتربص بأبناء الشعب الأبرياء! لطالما طلبنا وطالب غيرنا بضرورة حل هذا الجهاز وضروة محاكمة هذه العصابة المجرمة، وأن يقتص كلُ مظلوم من معذبه وجلاده! ولكنْ للأسف الشديد تم تغييرُ الإسم بعد الثورة من أمن الدولة إلى الأمن الوطني!! ولم يتغير المضمون ولا عقيدة هؤلاء الضباط والمخبرين الذين تربوا على الظلم والولوغ في دماء الأبرياء.!

وكنا نظن أن سياسةَ القمع والترويع، وزوار الفجر، وتحطيم المنازل؛ ستنتهي بزوال نظام الطاغية المخلوع! ولكن خاب ظننا باستمرار هذه الممارسات القمعية الممنهجة في ظل النظام الحالي.

أمثلة على هذه الممارسات القمعية:

أولا: مازال جهاز أمن الدولة (الأمن الوطني) يتعسف: في تطبيق قرار العفو عن باقي المعتقلين من التيار السلفي الجهادي بدون أي مبرر أو قانون يستندون اليه!

ورغم زوال قانون الطواريء إلا إنهم لا يزالون يعتبرون أنفسهم فوق القانون! ولا يزالون يمارسون عادتهم الكريهة! كما كانوا في ظل النظام السابق وكأن شيئاً لم يتغير وكأن ثورة لم تحدث!

فالشيخ أحمد سلامة مبروك المحبوس في قضية ملفقة لا أساس لها من الصحة والذي يبطل أي حكم صدر ضده لإحتجازه في الأجهزة الأمنية ومنعه من حضور تحقيقات النيابة أو جلسات المحاكمة و منعه من استئناف الحكم الصادر ضده اسوة بالآخريين و الذي لا يمثل أي خطورة أمنية هو و رفاقه المحبوسين معه يمنعون بناء على أوامر الأمن الوطني من الخروج و يعفى عن آخريين و نحن لا نطلب العفو - فهذا يكون عن ذنب - و لكننا نطالب برفع الظلم

و كذا من يحبسون على ذمة قضية كقصية الزيتون رغم مضي المدة القانونية للإحتجاز و يفرج عن المتهم الرئيسي و يبقى البعض تنفيذا لتعليمات الأمن

ثانيا : مازال الكيل بمعايير النظام السابق: في التعامل مع التيار السلفي الجهادي مستمراً في ظل النظام الحالي بقيادة أمن الدولة (الامن الوطني)! وظهر هذا جلياً في الحكم بإعدام أربعة عشر مسلماً جهادياً بتهم ملفقة لا تستند على بينة واضحة! على طريقة أمن الدولة في فبركة الأدلة وهي قضية لا يعرف لها أصل ظل المتهمين مختفين عن العالم لعدة شهور بيد الجيش و أجهزة الأمن يتلاعبون بهم كما يريدون و يتعرضون لما لا يعلمه إلا الله و بعضهم مات أو قتل في أثناء ذلك.

في حين أن من ثبتت عليه الجرائم العظام بالبينات الواضحات القاطعات من رموز النظام السابق وزبانية وزارة الداخلية؛ من قتل مئات المتظاهرين وإصابة الآلاف بعاهات مستديمة ! ناهيك عن تهم الخيانة العظمى؛ بتسريب مقدرات الشعب المصري من الغاز الطبيعي وغيره من ثروات الأمة بثمن بخس للعدو الاول للمصريين الكيان الغاصب لفلسطين "إسرائيل"! وتهريب أموال الشعب للخارج بمئات المليارات وغير ذلك من جرائم الفساد. ومع كل هذا لم يحكم على واحد منهم بالاعدام ! بل إن معظم المجرمين قاتلي الثوار قد قُضي ببرائتهم!! قولوا لنا بالله عليكم تحت أي معيار من معايير العدل ينزل حكمكم ؟!

ثالثا : لم تنس أمن الدولة خستها في انتهاك حرمات المنازل: بزيارات الفجر المشهورة حينما عادت الى هذه الجريمة باقتحام منزل الشيخ عادل شحتو في غيابه فجرا، والسطو على مبالغ مالية وحاسوبه الخاص "الكمبيوتر" وتحطيم أثاث المنزل وبعثرة محتوياته!

وجدير بالذكر أن الشيخ عادل شحتو قضى عشرين سنة في المعتقلات بدون أي محاكمات وخرج بفضل الله بعد الثورة.. وقد ظن أن معاناته مع الأنظمة الظالمة وأجهزتها الأمنية المتوحشة قد انتهت.. فإذا به يفاجأ بعودة زوار الفجر الأخساء! وأن أمن الدولة تدثرت فقط باسم الأمن الوطني!

وكذلك اختطاف الشيخ وائل عبدالرحمن من منزله واخفائه في مكان غير معلوم رغم عدم ثبوت أي تهمة في حقه .... فأين كان كل هذه الفترة ؟ وماذا حدث معه ؟

فمتى تنتتهي هذه الممارسات البغيضة التي من شأن الاستمرار فيها زعزعة الأوضاع وإثارة الأحداث؟!

ولا تحسبن الأجهزةُ الأمنيةُ التي كانت تعيث في أرض مصر فساداً وإرهاباً وطغياناً أنها بتآمرها وتحريضها السلطات الحاكمة، وتلفيقها التهم وفبركة القضايا، وإشاعة الأراجيف عبر وسائل الإعلام؛

أن اعتداءها وبهتانها سيمر بدون محاكمتهم وصدهم عن غيهم.. فلتعلم هذه الأجهزة الأمنية المتربصة المترصدة الشر بأبناء الشعب الأبرياء؛ أن عهد الطاغية المخلوع قد ولى بلا رجعة بإذن الله.

رابعاً: بالنسبة لما حدث ويحدث في سيناء: فإننا نؤكد أنه لا توجد جماعة سلفية جهادية قد تبنت أحداث رفح وما يدور من أحداث على أرض سيناًء، وأن الجماعة السلفية الجهادية بسيناء قد نفت علاقتها بقتل الجنود المصريين في رمضان الفائت 1433هـ ..

كما أننا ننبه على أننا لسنا جماعة ولا تنظيماً ولا تربطنا أية علاقة تنظيمية أو عضوية بأي تنظيم في مصر وغيرها في العالم..

لكننا تيار دعوي تجمعنا اللحمة العقدية كمسلمين من أهل السنة والجماعة؛ نهتم بأمر المسلمين في مصر وغيرها، وفهم ديننا بفهم الصحابة والسلف الصالح والتابعين ومن سار على دربهم من الأئمة الأعلام.

و لكن ما يحدث من ظلم و طغيان آمني و هجمة شرسة جائرة على أهل سيناء تحقق مصالح أعداء الأمة. لا يمكن السكوت عليها.

خامساً: بالنسبة للمتحدث باسم السلفية الجهادية: هناك بعض الأشخاص كانت لهم علاقة بجماعة الجهاد بمصر لكنهم للأسف الشديد غيروا وبدلوا.. ثم لما خرجوا من السجون نجد أنهم يُسوِقون أنفسهم لوسائل الإعلام على أنهم من مؤسسي جماعة الجهاد أو المتحدث باسم الجهاد أو السلفية الجهادية! و ينبنون مواقف تخالف مواقف الحركة و هذا كذب ودجل! فلا يوجد متحدث رسمي باسم الجهاد أو السلفية الجهادية أو التيار أو الدعوة الجهادية في مصر.. فمن يتكلم فإنما يتكلم باسمه الشخصي! ونحن بعون الله سنصدر بياناً إن شاء الله نختار فيه هيئةً إعلاميةً ومتحدثاً رسمياً باسم الدعوة الإسلامية الجهادية بمصر .

وفي الختام:

نهيب بالعقلاء من أبناء مصر أن يعملوا على دحر فتنة تصنعها أمن الدولة (الأمن الوطني) للزج بالتيار السلفي الجهادي في صراع أسبابُه ليست من هذا التيار بل من انتاج أمن الدولة المعروف وتاريخهِم القمعي الحافل بفبركة القضايا وإشاعة الفوضى وإثارة القلاقل والفتن.!

(وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) الشعراء . آية 227.

الدعوة الاسلامية الجهادية بمصر

12 ذو القعدة 1433هـ

28 سبتمبر 2012

الدعوة الاسلامية الجهادية بمصر